

بيان مشترك

يتعين على موريتانيا إخلاء سبيل المحتجزين من الناشطين المناهضين للرق والمدافعين عن حقوق الإنسان

بيان مشترك، رقم الوثيقة: (AFR 38/001/2015).

في 15 يناير/ كانون الثاني 2015، أصدرت محكمة بلدة روصو الواقعة جنوب موريتانيا حكماً بالسجن سنتين بحق ثلاثة من الناشطين المناهضين للرق والمدافعين عن حقوق الإنسان بتهمة الانتماء لمنظمة غير معترف بها رسمياً وإدارتها والمشاركة في تجمع غير مرخص وارتكاب جرائم بحق قوات الأمن والنظام العام.

في 11 نوفمبر/ تشرين الثاني 2014، أُلقي القبض على إبراهيم بلال رمضان ودجيبى صو وبيرم ولد الداه اعبيدي، وسبق لهذا الأخير الترشح للانتخابات الرئاسية، ويرأس حالياً "مبادرة انبعاث الحركة الانعتاقية"؛ وجاء احتجاجهم أثناء قيادتهم حملة سلمية تناهض الرق وتنشر الوعي بين السكان المحليين بشأن الحقوق المتعلقة بامتلاك الأراضي للمنحدرين من العبيد.

ويُذكر أن الرق لا زال من الممارسات الشائعة في موريتانيا. وغالبا ما تلجأ منظمات من قبيل مبادرة الحركة الانعتاقية "ومنظمة نجدة العبيد" إلى إدانة حالات الرق والعبودية بشكل منتظم. وبالإضافة إلى ذلك، لا زال الكثير من أحفاد العبيد يعملون في أراضٍ لم يُمنحوا حقوق التصرف بها ويُجبرون بالتالي على اقتطاع جزء من الغلة أو المحصول وإعطائها إلى أحفاد أسيادهم المفترضين.

ولقد أُلغيت العبودية في موريتانيا بشكل رسمي عام 1981، واعتُبرت في عام 2007 جريمة من الجرائم التي يُعاقب القانون الدولي عليها. كما يحظر العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية التي صادقت موريتانيا عليه كإحدى الدول الأطراف فيه ممارسة الرق. ومع ذلك فلقد أُحيلت منذ عام 2010 ما لا يقل عن 32 حالة رق إلى النيابة العامة، ولكن تواجه معظم التحقيقات تأخيراً كثيراً في هذا السياق. وفي عام 2011، صدر حكم بالسجن سنتين على مالك العبيد الوحيد الذي جرت ملاحظته قضائياً بتهمة ارتكاب جريمة "ممارسات على شكاله الاسترقاق" بحق حدث من الأحداث. وبعد أن أمضى بضعة أشهر في السجن، أُخلي مؤقتاً سبيل الشخص المدان بانتظار انعقاد جلسة الاستئناف التي لما تُعقد بعد، ولا زال بالتالي حراً طليقاً إلى يومنا هذا.

وغالبا ما تلجأ السلطات الموريتانية إلى تقييد حرية التعبير عن الرأي عندما يمارسها مدافعون عن حقوق الإنسان ومنظمات تُعنى بشن حملات تناهض الرق. إلا إن المادة 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية الذي تُعد إحدى الدول الأطراف فيه تكفل حماية حرية التعبير عن الرأي بما في ذلك "حرية التماس مختلف ضروب المعلومات والأفكار وتلقيها ونقلها". كما إن إصدار الحكم القضائي بحق هؤلاء المدافعين عن حقوق الإنسان لقيامهم بأنشطة توعوية بشأن ما أسموه "الرق العقاري" يناقض الالتزامات التي تعهدت للحكومة الموريتانية به في خارطة الطريق التي اعتمدها في مارس/ آذار 2014 لمعالجة المشاكل النابعة من موروث الرق والعبودية لا سيما تعهدتها "بخلق ظروف تكفل المساواة في نفاذ الجميع إلى الحقوق المتعلقة بالأراضي".

وتعتقد المنظمات الموقعة على البيان الحالي أن إبراهيم بلال رمضان ودجيبي صو وبيرم ولد الداه ولد اعبيدي هم جميعاً سجناء رأي احتُجزوا لا لشيء سوى لما يمارسونه من أنشطة سلمية تهدف إلى مناهضة الرق.

ونناشد السلطات الموريتانية أن تقوم فوراً ودون شروط بالإفراج عن هؤلاء الناشطين المناهضين للرق والمدافعين عن حقوق الإنسان لا سيما عقب إدانتهم واحتجازهم بشكل تعسفي يخالف أحكام القانون الموريتاني والصكوك الدولية التي صادقت موريتانيا عليها.

قائمة بالمنظمات الموقعة على البيان:

Action des Chrétiens pour l'abolition de la Torture (ACATBF) – Burkina Faso ; Action des Chrétiens pour l'abolition de la Torture (ACAT) – France ; Africtivistes– Senegal ; Agir Ensemble pour les Droits de l'Homme – France ; Association des Femmes Chefs de Famille- Mauritania ; Association Mauritanienne Droits de l'Homme – Mauritania ; Association SEMFILMS- Burkina Faso ; Association des victimes de la torture au Togo- Togo ; Amnesty International ; Anti Slavery International- Great Britain ; Balai Citoyen- Burkina Faso ; Centre d'information et de formation en matière des droits humains en Afrique ; Comité National pour la Mémoire et l'Histoire de l'Esclavage- France ; Comité de Solidarité avec les Victimes des Violations des Droits Humains – Mauritania ; Forum des Organisations Nationales des Droits de l'Homme en Mauritanie - Mauritania ; Free

the Slaves- USA ; Front Line Defenders – Ireland ; Human Rights defender, Writer and academic ; IRA – Mauritania ; IRA – USA ; Institute for Human Rights and Development in Africa- Gambia ; International Trade Union Confederation ; Ligue pour la Défense de la Justice et de la Liberté – Burkina Faso ; Minority Rights Group International- Great Britain ; Mouvement burkinabè des droits humains et des peuples – Burkina Faso ; Mouvement Y en a marre- Sénégal ; Quilliam Foundation- Great Britain ; Rencontre Africaine pour la Défense des Droits de l'Homme – Senegal ; SOS-Esclaves- Mauritania ; Society for Threatened Peoples- Germany ; The Abolition Institute – USA ; The Unrepresented Nations and Peoples Organization Walk Free- The Hague